الرئيس التنفيذي للبنك «الوطني ـ الكويت» في مقابلة مع مجلة «ميد»

الفليج: نموذج «الوطني» أكثر مرونة.. وإستراتيجية التنوع تمنحنا ميزة تنافسية

صلاح الفليج

قال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطنـــي ـ الكويت صلاح الفليج ان الاقتصاد الكويتي قوي ويمتلك العديد من الأسس الصلبة، ولكن في المقابل وكغيره من الاقتصادات يواجه العديد من التحديات أيضا.

حديث الفليج جـــاء خلال المقابلة أجرتها معه مجلة «ميد»، حيث أضاف: «لا يوجد تنوع في أنشطة الاقتصاد الكويتي ومصـــادر إيراداته وهو ما يجعله أكثر حساســـية تجاه التأثير السلبي لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وخاصة إذا ما أضيف إلى ذلك بعض التحديات على صعيد الاقتصاد المحلي والتي يأتي في مقدمتها تباطؤ وتيرة ترسية المشروعات والذي لا أرى سببا محددا له».

وفيمـا يخـص تباطـؤ وتيرة ترسـية المشروعات، قـال: «الأمـر يصيـب الأداء الاقتصـادي عامة ونشـاط الائتمـان خاصـة بالإحباط في ظل الاعتماد بشكل كبير على حجم الإنفاق الاستثماري في الوقت الذي لم تصل فيه أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد إلى الحجم الكافي لأن تكون بديلا مناسبا عن المشـروعات الحكومية، على الرغم مما تحققه من نمو في الآونة الأخيرة».

وأشـارت مجلة ميد إلى أن الفليـج الـذي يأتي على رأس فريق العمل المسـؤول عن عمليـات بنـك الكويت الوطني في الكويت، يمتلك خبرة طويلة تمتد على مدار 34 عاما من العمل داخل أكبر وأقـدم المؤسسـات الماليـة بالكويت ما يجعله على دراية كاملة بالمتغيرات والتحديات المرتبطـة بالأنشـطة الاقتصاديـة المتنوعة على صعيـد جميـع القطاعـات والمتغيـرات في بيئة العمل داخل الكويت.

أسس صلبة

وفي المقابل، وعلى صعيد ما يتميز به الاقتصاد الكويتي من نقاط قوة أكد الفليج أن الاقتصاد الكويتي لديه العديد من الأسـس الصلبة والتي تمنحه الفرصة لتحقيق النمو وأبرزها تنامي وتيرة تدفق الإيرادات في الميزانية العامة للدولة والتي تحظى بنقطة تعـادل منخفضة لأسـعار النفـط وهو مـا يتزامن مع ثبات نسبي في الأسعار خلال الفترة الماضية.

وأشـار إلى أن الاقتصاد الكويتي يتمتع بميزة نسبية مهمة تتمثل في رغبة العديد مـن المبادرين الشـباب في إطلاق مشروعاتهم الخاصة، كما أكد على توافر السيولة لدى الاقتصاد الكويتي ما يعد من أبرز نقاط القوة خاصة في ظل ما يتمتع به الدينار الكويتـي مـن قـوة وثبات في سعر الصرف أمام باقي العملات الأجنبية.

وأوضح مؤكدا على أهمية الإنفاق الاسـتثماري كعامل رئيسـي في تحفيـز النمو الاقتصادي ونشاط الائتمان أن الإنفـاق الاسـتثماري الحكومي قد شهد زيادة كبيرة في الموازنة التقديرية للعام المالي الحالي بنسبة 17٪ على أساس سنوي مقارنة بموازنة العام الماضـي ولكن نتيجة تباطؤ ترسية المشروعات فلم يتحقق من النمو المستهدف في الإنفاق الاستثماري سوى 4٪ فقط حتى الآن.

وعلق الفليـج على ذلك الفارق بين النمو المستهدف للإنفـاق الاسـتثماري وما تحقق حتى الآن خلال العام المالـي الحالي قائـلا: «نأمل أن تشـهد الفتـرة المتبقيـة من العام المالي الحالي حتى أبريل من العام المقبل تحسنا ملحوظا وزيادة في الإنفاق الاستثماري خاصة في ظل الاحتياج الشـديد إلى مزيد من الإنفاق على مشروعات البنية التحتية في البلاد».

ميزة تنافسية

وبالحديث عن بنك الكويت الوطنـي، أكـد الفليـج أن المجموعة لديها ميزة تنافسية كبيرة في السـوق الكويتي ففي الوقت الذي تنقسم فيه البنوك بين نشاط الصيرفة الإسلامية أو التقليدية تمتلك مجموعة بنك الكويت الوطني كليهما من خلال بنك بوبيان الذي يمثل ذراع المجموعة في الصيرفة الإسـلامية والذي سـاهم بما يقارب 16,8٪ من إجمالي الإيرادات التشغيلية للمجموعة في الأشـهر الـ 9 الأولـى من العـام 2019 إلى جانب بنك الكويت الوطني – الكويت أكبر وأعرق البنوك التقليدية في السوق المحلي.

وبين أن اسـتراتيجية بنك الكويت الوطني للتنوع تمثل خـط الدفـاع الأول أمام كل التحديـات والمخاطر والتي أثبتـت فعاليتهـا علي مدار سـنوات طويلـة، مشـيرا إلـى امتلاك المجموعة مزيج من التنـوع الجغرافي على صعيـد العمليـات الدولية الممتدة والتي ساهمت بنحو 24,4٪ مـن صافي الإيرادات التشـغيلية للمجموعة في التسعة أشهر الأولى من العام 2019 إلى جانب التنوع ما بين الأنشطة المصرفية الإسلامية والتقليدية وهـو مـا يحفظ للوطنـي ميـزة تنافسـية كبيرة مقارنة بباقي البنوك الكويتية.

وأوضـح قائـلا: «اذا مـا شـهدت بيئة الأعمال تباطؤ في الكويت فإننا نمتلك ميزة تنافسية عن غيرنا بوجود روافد أخـرى للإيرادات من العمليات الدولية إضافة إلى تميزنـا بامتـلاك المجموعة ذراعا إسـلامية إلـى جانب التقليدية».

وقـد حقق بنـك الكويت الوطني نمـوا فـي إجمالي أصولـه والتـي تخطت 95 مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضـي، وكذلك في إجمالي ودائع العملاء التي بلغت 51,9 مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي ليصبح بذلك خامس أكبر بنك في منطقة الخليج مـن حيـث إجمالـي قيمـة الأصول.

كويت جديدة 2035

وفيمـا يخـص دور بنك الكويـت الوطنـي فـي دعم رؤية كويـت جديدة 2035، قال الفليج: «متفائلون بخطة التنمية رؤية كويت جديدة 2035 وذلـك على الرغم مما نراه من تباطؤ في التنفيذ».

وأضاف الفليـج: «تمثل البنـوك الكويتيـة شـريكا أساسـيا وفاعلا في تمويل مشـروعات التنميـة ضمن رؤيـة كويت جديـدة 2035 ولكـن هنـاك حاجة ماسـة لقيام الحكومة بتقديم مزيد مـن التسـهيلات واتخـاذ الإجراءات المناسبة التي تسهم في الإسـراع بوتيرة تنفيذ مشروعات الخطة».

وكانت الحكومة الكويتية قد أطلقت خطة التنمية رؤية كويت جديدة 2035 في العام 2017 والتي تتضمن برنامج إصـلاح مالـي واقتصـادي يهـدف إلى تنويع الاقتصاد وزيادة معدلات النمو، حيث اسـتهدفت الخطـة تنفيـذ استثمارات بقيمة تقارب 100 مليار دولار خلال الفترة ما بين 2017 و2021.

- **تحفيز بيئة الأعمال يحتاج للإسراع بالخصخصة وترسية المشروعات وتفعيل الشراكة**
- **نستثمر بقوة في الخدمات المصرفية الرقمية وننقل خبراتنا إلى الأفرع الخارجية للمجموعة**
- **إستراتيجية «المركزي» استباقية وضمنت للبنوك التفوق بقوة رأس المال وتراكم المخصصات**
- **استثمارات القطاع النفطي ستواصل النمو في 2020.. ما سينتج عنه زيادة احتياجاته التمويلية**
- **الائتمان يعتمد بشكل كبير على الإنفاق الاستثماري ولا يوجد بديل لتمويل المشروعات الحكومية**

تحفيز بيئة الأعمال

وعن التغيرات التي يراها لازمة مـن أجل تحفيز بيئة الأعمال لضمان نمو مستدام في المسـتقبل، أشار الفليج إلـى أن هناك ثلاثـة عوامل رئيسية يجب أن تشهد تغيرا سريعا وملحوظا أولها زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد وضرورة أن تزيد الحكومة من سـرعة تنفيذ برامج خصخصة المشروعات العامـة عـن طريـق أدوات متنوعـة مثل طـرح حصة من مشروعات محطات المياه والطاقـة فـي البورصة عن طريق الاكتتابات العامة.

وذكر أن ثاني التغيرات التي يحتاج اليها الاقتصاد بشـدة يتمثل في الإسـراع بوتيرة ترسية المشروعات التي تحتاج إلى التنفيذ في أسـرع وقت ممكـن ويمثل مركز جابـر الأحمد الثقافي نموذجا رائعا لسرعة الإنجاز وهو المشروع الذي تم تنفيذه بإشـراف الديـوان الأميري لكننـا في حاجة ماسـة لأن تتضافر جهود كافة الجهات والمؤسسـات الحكومية من أجـل الإسـراع فـي تنفيـذ المشروعات المسؤولة عنها.

واستطرد الفليج إلى ثالث تلـك المتغيرات التي يحتاج اليها الاقتصاد والتي تتمثل في ضـرورة إعـادة تفعيل مشـروعات الشـراكة مـع القطاع الخاص والتي عانت من الجمود لسنوات طويلة.

حصافة «المركزي»

وعن كيفية تجاوب بنك الكويـت الوطنـي مع تزايد المتطلبات الرقابية وخاصة المتعلقـة بـكل من بـازل 3 ومعيـار المحاسـبة الدولي التاسـع، أكـد الفليج ان كل البنـوك الكويتيـة تراكمت لديها مخصصات كبيرة على مدار السنوات الماضية والتي تتجاوز كل المتطلبات الرقابية الدوليـة المتعلقـة بمعيـار المحاسـبة الدولي التاسـع IFRS9 ومعايير بازل 3.

وأشـار إلـى أن الكويت لديهـا خصوصية فـي هذا الإطار وذلك بفضل السياق التاريخي الذي انتهجه بنك الكويـت المركزي في أعقاب الأزمة المالية العالمية في 2008 وتطبيقه لبرنامج إصلاحي تنظيمي ورقابي بهدف حماية النظام المصرفي، الأمر الذي جعل البنوك الكويتية أكثر اسـتعدادا لتطبيق معايير بـازل 3 وتفوقهـا من حيث قوة الرسملة وجودة الأصول بالمقارنـة مـع باقـي بنوك المنطقة.

وقال: «لم يكـن للبنوك الكويتية ان توافق المعايير والمتطلبات الرقابية العالمية دون استراتيجية بنك الكويت المركزي الاستباقية والتي أتت ثمارها من حيث تقوية رأس المال وزيادة المخصصات لدى القطاع المصرفي».

وأضـاف الفليـج «تميز بنـك الكويت المركـزي عن باقي البنوك المركزية حول العالم في قدرته على قيادة القطاع المصرفـي من خلال مسار أكثر حصافة من غيره فيما يخص إدارة المخاطر».

التحول الرقمي

وفيما يخص حاجة بنك الكويـت الوطنـي للتغيـر واستراتيجيته لتحقيق ذلك لمواكبة التغيرات المتلاحقة وضمان تحقيق نمو مستدام، أوضح الفليـج أن التركيبة السكانية في الكويت تظهر أن أعمـار قرابـة 60٪ مـن السكان أقل من 30 عاما وهو ما يسترعي ضرورة التركيز علـى تلبيـة احتياجاتهـم وطموحاتهم من خلال تقديم خدمات مصرفية متميزة.

وأكمل قائلا: «منذ سنوات قليلة كانت الأولوية لتقديم الخدمـات المصرفيـة عبـر الموبايـل إلـى جانـب باقي القنوات المصرفية المتنوعة فيمـا أصبـح الآن الموبايـل يستخدم في معظم العمليات المصرفية فخلال الأشـهر الـ 9 الأولـى مـن العـام 2019 ازدادت العمليات المصرفية عبـر الموبايل بنسـبة 70٪ على أسـاس سـنوي فيما تراجعت العمليات المصرفية عبر الإنترنت بنسـبة 30٪ مقارنة بالفترة نفسـها من العام الماضي.

وأضـاف: «النمـوذج المصرفـي لدينا أصبح على قـدر كبير مـن المرونـة ما يجعلنا أكثر سـرعة وقدرة على التكيف مـع التغيرات المتلاحقة فالصناعة المصرفية لم تعد كما كانت قبل سنوات، حيث شهد الإطار التقليدي لهـا تغيرات جذرية وهو ما يفـرض علينـا أن نتعرف بشكل مستمر على احتياجات عملائنا والتركيز على البحث والتطوير من أجل ترسـيخ ريادتنا».

وأكد أن الوطني يستثمر بكثافة في الخدمات المصرفية الرقميـة من أجـل التطوير والتطبيق الانتقائي لأحدث الحلـول التقنية والمنتجات المصرفية وتحديث منصات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بنا والعمل على تعزيز قدرات الأمن السيبراني لتواكب أعلى معايير الأمان والحماية كما أن لديه الآن أفضل التطبيقات المصرفية عبر الموبايل على مستوى الكويت ما يساعده في نقـل تلك الخبـرات في مجال الخدمات الرقمية إلى العديد من المواقع الجغرافية الأخـرى بما فـي ذلك مصر والعراق والبحرين والأردن والإمارات.

- **متفائلون برؤية كويت جديدة 2035.. على الرغم مما نراه من تباطؤ في تنفيذ مشاريعها**
- **تباطؤ ترسية المشروعات أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الكويتي والقطاع المصرفي**
- **لا بد من زيادة الإنفاق الاستثماري للحكومة خلال الأشهر المتبقية من العام المالي الحالي**
- **اقتصادنا يمتلك أسساً صلبة داعمة للنمو وميزانية قوية تتمتع بسعر تعادل منخفض لأسعار النفط**
- **المبادرون الكويتيون من الشباب أبرز نقاط القوة بالاقتصاد في الوقت الحالي**

مشاريع التنمية الكويتية

«الوطني».. الممول الرئيسي لقطاع النفط

فيما يخص حجم الإنفاق بقطاع الطاقة واسـتفادة القطاع المصرفي من ذلـك الإنفاق، قال الفليج: «تمثل مشروعات مؤسسة البترول وشـركاتها التابعة عامل رئيسي في تحفيز البيئة التشغيلية وما يتبعه من نمو في الائتمان».

وتوقع أن يواصل قطـاع النفط النمو ليزداد حجم القطاع بشـكل ملحوظ خلال العـام 2020 وأن تزداد الاحتياجات التمويلية للقطاع بشكل كبير خلال الفترة المقبلة لمواكبة التوسعات وتسارع وتيرة الاستثمارات في ذلك القطاع الحيوي وأشـار إلـى أن بنك الكويت الوطني يسـتفيد بشـكل كبير من تنامي استثمارات القطاع النفطي وهو ما سـوف ينعكس بالإيجاب على أداء البنك بصفته الممول الرئيسي لمشروعات مؤسسة البترول وشركاتها التابعة.

ولقد قام بنك الكويت الوطني مؤخرا بقيادة ترتيب وإصدار تسـهيلات تمويلية مشتركة لصالح المؤسسة بقيمة 210 ملايين دينار كويتي (قرابة 630 مليون دولار) كشريحة تمويل تقليدي ضمن تمويل مشترك يبلغ إجمالي قيمته 350 مليون دينار (قرابة 1050 مليون دولار).

شركة إدارة المرافق العمومية
(ش.م.ك)
PUMC

تعلن شركة إدارة المرافق العمومية عن طرح المناقصة رقم (10/أ.م.ع/2019/11)
بخصوص (القيام بأعمال توريد وفرش اسفلت) للموقف السطحي مقابل لمسجد الدولة الكبير ومدخل ومخرج الموقف السطحي مقابل لسوق اللحم

وذلـك طبقاً للشـروط والمواصفات الخاصـة والعامة الـواردة في وثائـق المناقصـة ويمكن الحصـول على وثائق المناقصة من مقر الشركة الكائن في (الكويت - ش. المعري المتفرع مـن ش. الخليج العربي - موقف الأحمدية المتعدد - الدور الرابع)، مقابل رسم قدره (50 د.ك) (فقط خمسـون ديناراً كويتياً لا غير) غيـر قابل للـرد، وأن آخر موعد لتقـديم العطاءات يوم الخميس الموافق 2019/12/12.

توضـع العطاءات فـي صندوق الشـركة، هـذا وتبلغ الكفالة الأولية (5%) من قيمة المناقصة.

وتقتصر هـذه المناقصة على الشـركات والمؤسسـات المتخصصـة فـي هـذا المجـال وعلـى المتقـدم إرفاق الأوراق الرسمية (عقد تأسيس الشركة وتعديلاته - صـورة الرخصـة التجاريـة - صورة التسـجيل في السـجل التجـاري - صـورة التسـجيل لـدى غرفـة التجارة والصناعة - شهادة نسـبة العمالة الوطنية - كشف أعمال الشركة في آخر ثلاث سنوات).

أمـين الســر